**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |
| --- | --- |
| المؤشر | 1. مدى تعزيز التعليم، بشقّيه النظامي وغير النظامي، لنقل التراث الثقافي غير المادي وتشجيع احترامه
 |
| عوامل التقييم الشامل | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس أربعة عوامل على الصعيد القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد التقرير عنها: |
| 4-1 إشراك الممارسين في مجال التراث وحمَلة[[1]](#footnote-2) التراث بشكل شامل في تصميم برامج التعليم المتعلّقة بالتراث الثقافي غير المادي و/أو في عرض تراثهم ونقله بشكل فاعل. | التوجيه التنفيذي 107 (هـ) |
| 4-2 تعليم أو تعزيز وسائل وطرق نقل التراث الثقافي غير المادي المعترف بها من قبل الجماعات والمجموعات والأفراد، وإدراجها في البرامج التعليمية النظامية وغير النظامية. | المادة 14 (أ) (1)، والمادة 14 (أ) (2)التوجيه التنفيذي 180 (أ) (3) |
| 4-3 توفير البرامج التعليمية و/أو الأنشطة الخارجة عن المنهج المدرسي، تضطلع بها الجماعات والمجموعات والمنظمات غير الحكومية أو مؤسسات التراث وتتعلّق بالتراث الثقافي غير المادي وتعزيز نقله، ودعمها. | التوجيه التنفيذي 109 |
| 4-4 إدماج برامج تدريب المعلّمين وبرامج تدريب مقدّمي التعليم غير النظامي لمناهج دمج التراث الثقافي غير المادي وصونه في التعليم. | المادة 14 |
| العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى | **أهداف التنمية المستدامة:** يكمل هذا المؤشر الغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما المتعلقة بالتعليم لتعزيز "تقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة''. وعامةً، يساهم المؤشر في الغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي."العلاقة بالمؤشرات الأخرى: **تتعلق المؤشرات 4، و5، و6 جميعها بنقل التراث الثقافي غير المادي وتعليمه، لكن كل منها يسلط الضوء على مجال معين. ويتناول المؤشر 4 هنا التعليم النظامي وغير النظامي، ويركز على دعم نقل التراث الثقافي غير المادي وتعزيز احترامه. ويركز المؤشر 5 على التعليم الابتدائي والثانوي وكيفية تعزيز التراث الثقافي غير المادي للتعليم، بينما يتعلق المؤشر 6 بالتعليم ما بعد المرحلة الثانوية، لا سيما عندما يهدف هذا التعليم إلى تعزيز ممارسة التراث الثقافي غير المادي ونقله ودراسة مكانته في المجتمع. ومن الضروري تمييز هذه المؤشرات الثلاثة عن المؤشرين 2 و3 اللذين لا ينصب تركيزهما على التعرف على التراث الثقافي غير المادي نفسه، بل على تدريب المشاركين في صونه وإدارته. ويتعلق المؤشر 12 بالسياسات التعليمية، بينما ينصب التركيز هنا على البرامج والأنشطة.**  |
| الأسس المنطقية للاجراءات | في الاتفاقية، يحظى التعليم بمكانة بارزة ضمن مسؤوليات الصون التي تقع على عاتق الدولة على الصعيد الوطني. وتؤكد المادة (14 (أ)(1)) على أهمية البرامج التثقيفية موجهة لعامة الجمهور، وخاصة للشباب، بينما تتعلق المادة (14 (أ)(2)) بالبرامج التعليمية في إطار الجماعات والمجموعات المعنية. وتؤكد المادة (14 (أ)(4)) على أهمية الوسائل غير النظامية لنقل المعارف. فقد وضعت الدول نطاق واسع من الاستراتيجيات والنُهج التعليمية الإبداعية للوفاء بهذه المسؤوليات. فتجري العديد من الأنشطة خارج اليوم الدراسي العادي، وتوجه للأطفال والكبار على حد سواء. بينما تُدعم تلك غالبًا باعتبارها مكونات للنظام التعليمي للدولة، فقد توفرها الجماعات أو المجموعات أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأخرى، وقد لا تكون جزءًا من المناهج الدراسية النظامية. وقد يقدم هذا النهج طرقًا تربوية مبتكرة يمكن أن تعزز النظام التعليمي على نطاق أوسع، لا سيما عند اشتراك ممارسي وحاملة التراث في وضع مثل هذه البرامج وتقديمها، وعند استخدامهم لأساليبهم وطرقهم الخاصة في التدريس والتعلم. |
| المصطلحات الرئيسية | * التعليم النظامي
* التعليم غير النظامي
* ممارسو التراث وحملته
* شامل/ شمولية
* جماعات أو مجموعات أو أحيانًا أفراد
* الأنشطة الخارجة عن المنهج المدرسي
* المنظمات غير الحكومية
* مؤسسات التراث
* التدريب
 |

التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري

|  |  |
| --- | --- |
| فوائد الرصد | **قد يساعد هذا المؤشر الدولة في تحديد البرامج والاستراتيجيات التعليمية المبتكرة وتتبعها على أراضيها. إن اللمحة العامة عن مختلف المبادرات ونتائجها العامة يمكن أن تساعد الدولة على تحديد النُهج والنماذج الفعالة، كما يمكن تشير إلى الفرص لتوسيع نطاق هذه النُهج إلى سياقات لم يتم إدراجها بعد. يمكن أن يشير الرصد إلى فجوات في الخدمات القائمة، ويساعد في إرشاد التدخلات المستقبلية. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يساعد الرصد الدول على تبادل الخبرات بشأن البرامج التعليمية التي أثبت نجاحها (أو لا). وعند القيام بذلك، يمكنها تحديد أفضل النُهج المناسبة لظروفها الخاصة.** |
| مصادر البيانات وجمعها | قد يرغب المسؤولون عن الرصد واعداد التقرير في العمل عن قرب مع نظرائهم في وزارة التربية والتعليم (عوامل التقييم الشامل 4-1، و4-2، و4-3) ووزارة التعليم العالي (عامل التقييم الشامل 4-4). وقد تُجري معاهد البحوث التربوية أو مؤسسات تدريب المعلمين أبحاثًا حول تصميم البرامج وطرق التدريس، وقد تتحمل مسؤولة تقييم فعاليتها ورصد نتائجها. وعادةً ما تدير مؤسسات تدريب المعلمين برامج تدريب المعلمين، والمدرسيين غير النظاميين، بإشراف من وزارة التعليم العالي، وينبغي إتاحة مناهجهم ونُهجهم.مصادر البيانات المتاحة* مناهج تعليمية أو معايير تدريس
* قوائم مناهج ودورات تدريبية لمؤسسات تدريب المعلمين
* رصد وتقارير من وزارة تربية وتعليم ووزارة تعليم عالي
* إحصاءات ومسوح وتقييمات تثقيفية، وتقارير سنوية أو دورية عن إنجازات التعليم
* التقرير بشأن هدف التنمية المستدامة 4، وخاصة الغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة
* نتائج بحث عن تصميم برامج التعليم، والأساليب والنهج التربوية
 |

1. رغم استخدام الاتفاقية باستمرار لعبارة "الجماعات والمجموعات والأفراد"، فإنّ العديد من عوامل التقييم، على غرار بعض التوجيهات التنفيذية، اختارت الإشارة إلى "ممارسي وحملة التراث" لتحديد بعض أعضاء هذه الجماعات والمجموعات، الذين يلعبون دورًا محددًا، فيما يتعلّق بتراثهم الثقافي غير المادي، بشكل أفضل. [↑](#footnote-ref-2)